

اللغة العربية بين حاضرها ومستقبلها

(تشخيص الداء وأساليب العلاج)

هذا هو العنوان الذي أختارته جريدة الراية وهو عنوان يفصح عن عمق الإحساس بمشكلة اللغة العربية في واقعنا الإجتماعي اليوم بالرغم من كل ما كتب عنه من قبل .

واضافة جريدة الراية كذلك مجموعة من الأسئلة الفرعية ، سأحاول الإجابة عليها فيما يلي :

1. في نظرك ما أسباب إنحسار الإهتمام المجتمعي باللغة العربية مع كونها لسانهم الأم ولغة دينهم ؟

أرجو أن لا نكون قد وصلنا بعد لمرحلة إنحسار الاهتمام باللغة العربية على المستوى المجتمعي ، وإن كان بوادر هذا الإنحسار تبدو واضحة بين معظم شبابنا اليوم ، ممن لازلوا في مرحلة الإعداد والتكوين في مدارسنا.

الأسباب التي تتفاعل لخلق هذه المشكلة كثيرة منها ما يتعلق بإتجاه كثير من الأسر بتشجيع أطفالهم على الإهتمام باللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية ، وهو إتجاه خاطئ لأنه يغرس في أذهان الأطفال منذ نعومة أظفارهم عزوف عن القراءة والكتابة باللغة العربية .

ومن الأسباب كذلك ما يشهده اليوم أبنائنا من التعامل في الأسواق والمجمعات التجارية بلغة غير لغتهم العربية مما يخلق لديهم مفاهيم مشوهة حول لغتهم الأم .

يضاف إلى ذلك عامل آخر له تأثيره أيضاً على سلامة استخدام اللغة العربية وهو ظهور لغة عربية رمزية بين الشباب عندما يستخدمون أجهزة التواصل الاجتماعي الحديثة .

كذلك هناك آفة أخرى لها تأثيرها المباشر على سلامة اللغة العربية في منازلنا وهي كثرة الخادمت اللاتي يتولين تربية أطفالنا منذ نعومة أظفارهم. 2. إلى أي مدى ترى الجهات المسؤولة مقصرة في تدعيم اللغة العربية لدى

الأجيال الناشئة تعليماً وإثراءً وتحبيباً ؟

الجهات المسؤولة تتحمل قدراً كبيراً في هذا المجال لأنها هي المسؤول الأول عن حماية اللغة العربية وعن حماية الثقافة والهوية الوطنية من خلال أرساء نظام تعليمي يحقق هذه الأهداف .

فهل قامت بهذا الواجب الوطني ؟

الواقع يشير أنها قد أخفقت في هذا المجال الحيوي عندما أحدثت تحول عميق في نظامنا التربوي والتعليمي بدءاً من عام 2004م بحيث أنصب الإهتمام فيه آن ذاك على الإهتمام باللغة الإنجليزية كلغة أولى للتعليم على حساب اللغة العربية بل أمتد الإهمال لجوانب حيوية من منظومة التعليم مثل الثقافة الإسلامية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية بعكس ما كان سائداً في النظام التعليمي السابق الذي كان يقوم على ركائز وطنية وقومية وإسلامية تعلي من إعتزاز الدارسين بلغتهم العربية وتراثهم الوطني والقومي وبتقافتهم الإسلامية العريقة دون التفريط في متطلبات العصر وعلومه .

إذاً هذا النظام التعليمي خلق لنا مشكلات كثيرة دون مبرر على الإطلاق، وما اللغة العربية وما يتفرع عنها من روافد ثقافية وفكرية إلا واحدة منها.

لقد حدثت بعض المحاولات التي تتم عن الإحساس بمشكلة التفريط في العناية باللغة العربية وأثرها على الهوية الثقافية ، وذلك من خلال عقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات المخصصة للبحث في هذا المجال تمخض عنها بعض القرارات الرسمية منها على سبيل المثال قراران أحدهما يخص جامعة قطر والذي أكد على تدريس المقررات الدراسية باللغة العربية في الكليات النظرية دون أن يشمل كلية التربية ، والقرار الآخر يشمل ثنائية اللغة في تدريس المواد العلمية في المدارس الحكومية .

وهذان القراران قد أعادا بعض الاعتبار لأهمية اللغة العربية على مستوى التعليم الجامعي والتعليم العام ، ولكن ما نكسبه بيد نفرط فيه بيد أخرى وأقصد به نظام القسائم التعليمية الذي فتح الباب أمام أولياء الأمور لأختيار مدارس أجنبية أو خاصة لتدريس أبنائهم نظير دفع مصروفاتهم من ميزانية المجلس الأعلى للتعليم .

هذا التوجه نحو الأستمرار في تعظيم نظام القسائم التعليمية سيؤدي إلى فقدان الثقة في نظام التعليم العام " المدارس المستقلة " من جهة ومن جهة أخرى سيقضي على النسق الثقافي لجيل المستقبل ، لأن المدارس الأجنبية والخاصة لن تكون حريصة هي الأخرى على إثراء اللغة العربية ولا على المكونات الثقافية للمجتمع .

وهذا هو الهدف غير المعطن الذي عملت مؤسسة رند بذكاء على توظيفه من خلال مشروعها الذي تقدمت به لإصلاح التعليم والذي يمكن وصفه بالمثل القائل (دس السم في العسل) .

فمشروع رند لتغيير نظام التعليم العام الذي تم تطبيقه من قبل المسؤولين في الدولة عن عام 2004م ، يقوم على محورين رئيسيين هما :

المحور الأول Charter Schools (المدارس المستقلة) والمحور الثاني Foucher Schools (الكوبونات) وهذان المحوران اللذان وردا في صلب خطة (رند) كانا متلازمين يقود الأخذ بالأول منهما إلى الأخذ بالآخر في نهاية المطاف .

وهذا ما نراه على أرض الواقع حيث تم عرض نظام الكوبونات (القوائم التعليمية) على مجلس الوزراء لوضع الضوابط التي تحكم تطبيقه ، الذي بدأ العمل به بالفعل من قبل هيئة التعليم ، وكان الحري بمجلس الوزراء أن يلغي هذا التوجه من أساسه لما سيترتب عليه من آثار خطره على حاضر التعليم ومستقبل أجياله ، ومن تلك الآثار المباشرة ما يلي :

- (1) مزيد من استضافة المدارس الأجنبية .
 - (2) التوسع في منح رخص للمدارس الخاصة .
 - (3) خفض التوسع في بناء المدارس الحكومية .
 - (4) الوصول في نهاية المطاف إلى خصخصة التعليم الحكومي بكامله.
- وسيتربط على ذلك تخلي الحكومة عن مسؤوليتها المباشرة للوفاء بمتطلبات التعليم العام كأحد مكونات النظام في الدولة .

ولكم أن تتخيلوا بعد ذلك نوع المخرجات التعليمية التي حتماً ستتأثر بتوجهات وتوجيهات جهات عديدة من القائمين على عملية التعليم في المدارس الأجنبية والمدارس الخاصة التي سيناط بها مسؤولية إعداد الدارسين في مراحل التعليم المختلفة .

هل لنظام القوائم التعليمية مبررات تربوية كافية ؟

إن أضعف حلقة في هذا التوجه هي المبررات التربوية والتعليمية مهما أحيطت به من دعاية ، لأن هذا التوجه تم تسويقه من قبل مؤسسة رند على قاعدة تجارية مغرية تقوم على أساس خفض كلفة التعليم ونفقاته التي تلتزم بها الدولة إلى حدها الأدنى ، حيث تصبح نفقات التعليم وكلفته محصورة فقط في تغطية كلفة التلاميذ والطلبة الذين سيدفعون للألتحاق بالمدارس الأجنبية والخاصة .

والدولة في غنى عن الأستمرار في تطبيق نظام القسائم التعليمية لأن الله قد حباها بميزتين أساسيتين ، ندرة في الثروة البشرية من طلاب وطالبات ، تحتاج منها إلى عناية خاصة مبنية على أسس عربية خالصة تحفظ للوطن ثوابته العربية لتحمي مواطنيه الذي بلغ نسبة عددهم 13% من السكان من الذوبان في هذا البحر الهائل من الجنسيات غير العربية . والميزة الثانية ثروة طبيعية من نפט وغاز وغيرها من مصادر الدخل الأخرى التي تمكنها بيسر من تحمل تكاليف التعليم ومتطلباته ، ليصبح نظامنا التعليمي في مكانه الطبيعي كأحد مكونات الدولة التي يعتمد عليها الأمن الوطني .

3. ما دور المناهج التعليمية اليوم في بروز مشكلة ضعف اللغة العربية

لدى الأجيال والعزوف عنها ؟

دور المناهج في العملية التعليمية دور محوري ، وتبرز أهميته من خلال الأهداف العامة التي تشتمل عليها مكوناته التي تحدثت عنها في الصفحات السابقة ، وكلما كانت أهداف المناهج واضحة ومحددة فإن ذلك يساعد العاملون في الحقل التربوي على إنجاز متطلبات التعليم بكفاءة عالية ، أما إذا كانت أهداف المناهج غير محددة المعالم فإن العملية التربوية برمتها

تكون قد دخلت في طور التخبط من خلال الجهود الفردية غير المختصة في بناء المناهج التعليمية .

4. في رأيكم كيف نحمي اللغة العربية ونعيدها إلى الحياة ونجعلها واقعاً معاشاً وذوقاً عاماً ؟

التعليم باللغة العربية لجميع المواد ، فضلاً عن كونه من الثوابت الأساسية للمجتمع ، فإنه سيسهم بشكل فعال في سرعة فهم التلاميذ والطلبة لمتطلبات المواد الدراسية الأخرى وأدراك محتواها ، لأن اللغة العربية تزداد ثراءً بتفاعلها مع تعليم المواد الأخرى .

ولكن اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية تحتاج دائماً من المختصين إلى تطوير مصطلحاتها لتستوعب العلوم والتكنولوجيا التي تتطور بسرعة هائلة نتيجة لثورة المعلومات ، وهذه المهمة تقوم بها مجامع اللغة العربية وحركة الترجمة في العالم العربي .

واللغة العربية تزداد ثراءً ونمواً من خلال الحرص على التعامل بها في مختلف النشاطات الحياتية من علم وفن وثقافة ، وغيرها من فنون الحياة العصرية .

فدعونا لنلقي نظرة عجلى على العوامل التي بدأت تسهم في أضعاف اللغة العربية في المجتمع القطري .

إن عوامل إضعاف اللغة العربية في مجتمعنا كثيرة منها ما يتعلق بإفراح المجال واسعاً للتعامل باللغة الإنجليزية الذي يكشف عنه الواقع من خلال الممارسات اليومية في قطاع التجارة ومعظم المعاملات في المؤسسات الحكومية .

بالإضافة لما يعتقد بعض متخذي القرار من أن توظيف العنصر اللغوي الأجنبي وبخاصة اللغة الإنجليزية في شؤون المناشط الاقتصادية والخدمية

والتعليمية ، سيساعد الدولة على كسر المسافات للدخول في مضمار الحضارة الغربية ومضامينها التكنولوجية ، وأنها في نفس الوقت ستحافظ على هوية المجتمع وثقافته القومية . هذا الرأي الواهم له نتائج خطيرة ، ليس على مكانة اللغة العربية فقط ، بل على الهوية الثقافية بكل مكوناتها ، لأن عصر العولمة الذي نعيشه اليوم يضغط بقوة على ثقافة الشعوب ومجتمعاتها الهشة ليجعلها بمرور الزمن عديمة الفائدة والمعنى ، لأن المكونات الثقافية من عادات وتقاليد ولغة ونظم اجتماعية ، إذا اضطرت مع غيرها من الثقافات المؤثرة فإن النتيجة دائماً تكون في صالح الأقوى على المدى البعيد .

ومجتمعنا لا يعاني اليوم فقط من مزاحمة اللغة الإنجليزية للغتنا العربية مع خطورة هذا التزاحم بل يعاني أيضاً من خلل في التركيبة السكانية وتركيبية قوة العمل بحيث بلغت نسبة المواطنين 13% في عام 2011م، أما نسبة قوة العمل من المواطنين ، فإنها حوالي 6% لعام 2010م ، هذا الوضع السكاني يحمل في أحشائه تفاعلات اجتماعية وثقافية متناقضة لها انعكاساتها الخطرة على أنماط الحياة في المجتمع وبخاصة على اللغة العربية .

إن تلك العوامل وغيرها من العوامل الأخرى من المؤكد أنها تفعل فعلها في إضعاف مكونات لغتنا وثقافتنا القومية ، وهي جديرة بمزيد من التحليل لمعرفة آثارها المختلفة على النشء .

من المسلم به في نظم التعليم الرسمية أنها تقوم على دعامين أساسيين تكملان بعضهما بعضاً ، الدعامة الأولى تهتم في بناء فلسفة التعليم وما يتفرع منها من مناهج عامة ومقررات دراسية ، على تحقيق هدف تربوي هام ، يتمثل في فهم تراث الأمة الوطني ، ويعتبر هذا التراث الوطني بكل

مكوناته التاريخية والجغرافية والثقافية واللغوية ورموزه القومية أساساً ضرورياً للدارسين لفهم جهود الماضي ، وتطورات الحاضر للانطلاق نحو المستقبل بكل عزة وفخار ، وتهدف هذه الدعامات التربوية في مضامينها إلى المحافظة على الهوية الثقافية والوطنية للمجتمع والدولة .

أما الدعامات الثانية فإنها تأخذ بالاتجاهات العالمية في تطوير مدخلات التعليم المختلفة ومن أهمها إتقان وفهم اللغات الأجنبية والعلوم والرياضيات والحاسوب ، بالإضافة لقدرة متوازن من الانفتاح على ثقافة الأمم الأخرى. وبهذا يعد الدارس إعداداً متوازناً في الجوانب العقلية والثقافية والوجدانية والبدنية ، فهل أعتمد نظامنا التربوي والتعليمي في انطلاقاته الجديدة بشكل كاف على هاتين الدعامتين ؟.

عندما حدث تحول عميق في نظامنا التربوي والتعليمي بدءاً من عام 2004م أنصب الاهتمام على العناية بالدعامات الثانية على حساب الدعامات الأولى التي كانت قائمة في النظام السابق .

كيف حدث ذلك ؟ ولماذا حدث ذلك ؟ ولمصلحة من حدث ذلك ؟

أسئلة حيرى لا نعرف لها جواباً شافياً ، فليس هناك فلسفة للنظام التعليمي مقررة من مجلس الوزراء ، نستطيع من تحليل محتواها التوصل إلى إجابة علمية للأسئلة السابقة .

لأنه من المتعارف عليه عالمياً أن لكل نظام تعليمي عام ، فلسفة واضحة المعالم تشتمل على منظومة متكاملة تتحدد فيها :

- (1) الغايات .
- (2) والأهداف .
- (3) واللغة القومية .
- (4) والخطط والبرامج الدراسية .

التي تشكل الإطار المرجعي الذي يسير على هديه العاملين في الحقل التعليمي بحيث تشكل العامل المشترك فيما بينهم .

ونتيجة لغياب فلسفة التعليم أنفتح المجال واسعاً أمام المدارس في كل مراحل التعليم العام للاستعانة بخبرات المدرسين لاختيار موضوعات الدراسة من مصادر مختلفة لا يربطها سياق منهجي متكامل .

وأخذت المدارس (المستقلة) تتبارى في الإعلان عن تطبيقها للمناهج البريطانية والمناهج الأمريكية وغيرها من المناهج الغربية .

هذا الواقع الذي أصبحت فيه اللغة العربية في مدارسنا لغة هجينة لا شك أنه سيجعلها لغة للمحادثة لا لغة للتفكير وإنتاج المعرفة في العلوم والفنون والآداب ، وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن مضمون التعليم ومحتواه الدراسي قد ركز على أربع مواد رئيسية هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات الذي خصص لكل واحدة منها خمس ساعات أسبوعياً بمعدل عشرين ساعة ، فإن المتبقي من ساعات الجدول الدراسي ست ساعات فقط توزع على باقي المواد الأخرى من ثقافة إسلامية وتاريخ وجغرافيا وتربية اجتماعية ورسم ومشغولات يدوية ، علمنا مدى هشاشة هذه المواد في التكوين الثقافي لدى الدارسين اليوم وما يتوقع منهم في المستقبل ، لا شك أن نتائجه ستصب في مضمون التبعية الثقافية للآخر .

هل من أمل يرجى لإعادة دور النظام التربوي لتعزيز قيم المواطنة وإعلاء شأن اللغة العربية وثقافتنا القومية ؟

ينظر دائماً للنظم التربوية على أنها من أهم مكونات الدول في تعزيز دور المواطنة بالإضافة لأدوارها المختلفة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، كما أنها هي العمود الفقري الذي يحافظ على الهوية وأداتها اللغة القومية ، فكلما أصاب المجتمع وهن أو انحراف أو تراخٍ ، أدار المخططون بصرهم وبصيرتهم نحو نظمهم التربوية ينشدون دورها الحيوي في إعادة بناء مجتمعهم وانطلاقته في الطريق الصحيح ، فعملية الإصلاح التربوية التي لا تفتأ الدول في القيام بها تسلك هذا الطريق دائماً.

ونحن أحوج ما نكون اليوم لإعمال الفكر والمراجعة لنظامنا التعليمي ، لأن الأسس التي قام عليها لا تؤدي إلى تعزيز دور المواطنة لأنها تهاونت في الاعتماد على ركنين أساسيين من أركان تعزيز المواطنة وهما : أولاً : اللغة العربية ، وثانياً : مكونات الثقافة الوطنية من تاريخ وجغرافيا وتربية إسلامية . هذا النقص في مناهجنا التعليمية يجعل نظامنا التربوي عامل مساعد لإضعاف الروح الوطنية بدلاً من أن يعطي من شأنها ، وبخاصة أن مجتمعنا يتعرض لأزمة هوية تتجلى مظاهرها من خلال كارثة الخلل في التركيبة السكانية .

عبد الله جمعه الكبيسي

أستاذ أصول التربية

والمدير الأسبق لجامعة قطر

2013/10/31م